



نائب رئيس الوزراء ووزير المالية أكد أن مراجعة الوثيقة حالياً ستضمن متابعة معدلات الإنجاز ومحاسبة المقصرين

أنس الصالح لـ «الأنباء»: الإصلاح لمصلحة المواطنين واكتتابات قادمة بشركات مليارية

- مراجعة شاملة لوثيقة الإصلاح لتتوسع بمؤشرات قياس.. والموافقة مرهونة بالبرلمان
- تواصلنا مع جهات حكومية معنية بتطبيق الإصلاح.. وأعفينا المسؤولين المقصرين
- تنوع الإيرادات غير النفطية يبدأ بمشاركة المواطنين في المشاريع العملاقة
- إصلاح الدعم ومنها البنزين يصب في مصلحة المواطن على المديين المتوسط والبعيد

زيادة الإنفاق الاستثماري لمشروعات مليارية طرحت الحكومة بعضها في خطتها التنموية الأولى في 2010، وهي مستمرة في خطتها الثانية لتتجاوز 100 مليار دولار حتى العام 2020. كان قرار الصالح صائباً في إعطاء إشارات دائمة للسوق بأن المشاريع الحكومية مستمرة مهما حصل لأسعار النفط. وكان جريئاً الحضور القوي للصالح خلال إعلان الكويت لرؤيتها للعام 2035 التي أكدت فيها وجود مشاريع مليارية على مدار العشرين سنة المقبلة ستغير البلاد إلى «كويت جديدة». في مقابله لـ «الأنباء» الكثير من الرسائل الإيجابية للمستثمرين والمواطنين، حيث يؤكد نائب رئيس الوزراء ووزير المالية أنس الصالح أن ما تقوم به وزارته لمصلحة المواطن، فمشاريع الشراكة مع القطاع الخاص ستسمح للمواطن بالمساهمة في الاكتتابات العامة للشركات التي سوف تنشأ نتيجة تلك المشروعات المليارية. كذلك يلفت الصالح إلى حرص الوزارة على مراجعة وثيقة الإصلاح الحكومية بهدف إعادة هيكلتها وتضمينها مؤشرات وقياسات أوسع وآليات تمكن من تقييم الإجراءات ومتابعة معدلات الإنجاز. وأن المضي في إجراءاتها لن يتم إلا بعد الحصول على موافقة مجلس الأمة على تلك التشريعات. ويوضح الصالح لـ «الأنباء» أن الحكومة لن تتجه إلى تطبيق زيادات جديدة في أسعار البنزين مستقبلاً إضافة إلى مراقبتها لأثر إجراءات الإصلاح على المواطن للتأكد من عدم تأثيرها السلبي على حياته المعيشية. وإلى التفاصيل في الحوار التالي:

محمد ثاروق

ربما يمكن اعتبار أنس الصالح وزيراً استثنائياً للمالية العامة اتخذ العديد من القرارات الجريئة التي لم يتمكن سابقوه من الاقتراب منها مثل خفض الدعم ونفقات السفر للقياديين وميزانيات الوزارات غير الضرورية. ورغم أن أغلب وزراء المالية على مدار الخمسين عاماً الماضية وضعوا هذه القرارات ضمن سياساتهم، لكنهم لم ينفذوا منها شيئاً على أرض الواقع، بضغوط برلمانية أحياناً وعدم وجود قرار سياسي في أحيان أخرى. وربما يأتي أنس الصالح في توقيت لا يحسده عليه أحد، حيث لم يعد فيه النفط سيد الطاقة في العالم، ولم يعد يوفر الحيوية والفواض كما في زمن سابقه، لذا كان أمام الوزير معادلات صعبة في الموازنة بين ضغوط أسعار النفط العالمية والتحويلات السياسية البرلمانية والرفض الشعبي لأي خطوات لخفض الدعم، لكنه قرر المضي قدماً بـ «قرارات للمصلحة العامة ستعود بالفائدة على المواطن على المدى البعيد». كما يقول الصالح في مقابله مع «الأنباء». المتابع لخطوات وزارة المالية يدرك أنها لم تلجأ فقط إلى زيادة أسعار البنزين والكهرباء والماء كما يتم ترويجه في المعترك السياسي، بل أن هناك خطوات مهمة أخرى لخفض النفقات غير الضرورية مثل السفر والكماليات الذي نتج عنها توفير 1,1 مليار دينار، ما ساهم في خفض عجز الموازنة العامة للدولة للعام المالي 2017/2018 بما نسبته 18٪. الصالح يدرك أن موازنة انكماشية ستؤدي إلى نتائج عكسية على الاقتصاد والناس عموماً، لذا كان قراره - الذي أبدته فيه الحكومة - في



أنس الصالح في أداء مميز خلال حفل إطلاق «رؤية الكويت 2035»، حيث أكد قدرة «المالية» على خفض العجز والاستمرار في ميزانية توسعية بمشاريع مليارية لـ 20 سنة مقبلة (العدد علي)

ودولياً وفيما يتعلق بالأسواق العالمية الإجراءات جارية لإصدار السندات الخارجية. كما تم اعتماد استراتيجية الدين العامة واستقطاب كوادرن عالية الكفاءة والإعلان عن المبالغ الرسمية في السوق المحلي والأسواق العالمية، وأنه في القريب العاجل ستكون بداية إصدار سندات الأسواق العالمية.

كيف سيتم التعامل مع العجز في ميزانية السنة المقبلة 2018/2017 المقدّر بنحو 7,9 مليارات دينار؟
● بحسب استراتيجية الدين العام فإن جزءاً منها سيغطي من الاحتياطي العام وأخر من إصدار السندات والائتمانية وبرامج لها مدة 3 سنوات تحقق المتوقع بعد اتفاقية أوبك، ونرى أن حجم العجز يتضاءل والتراجع بنسبة 18٪ تقريباً. وتم تكليف مستشار لإعداد الاستراتيجية لوحدة الدين العام، وقمنا بشرح المخصص محلياً

وخصوصي 95. وتمت زيادة أسعار الوقود بناء على دراسة تحليلية تم فيها استعراض أسعار الوقود في عدد من دول العالم، وتقديم خيارات تتراوح بين الدعم الجزئي وتحرير الأسعار كلياً، والأثر الاقتصادي لكل خيار، على ضوء أن الكويت تقع ضمن الدول الخمس الأقل سعرًا للوقود، مع مراعاة بعض الضمانات لعدم تأثير رفع الدعم عن بعض السلع على المواطن ذوي الدخل المحدود والمتوسط من خلال التدرج بالتطبيق ومراقبة الآثار الناتجة عن الزيادة ومراجعتها من اللجنة المختصة بهذا الشأن.

لكن قرار رفع البنزين لم يكن شعبياً كما يرى كثيرون؟
● يصب قرار رفع أسعار البنزين في مصلحة البلاد والمواطن على المدى المتوسط والمستقبل.

وما خطكم لتعظيم الإيرادات غير النفطية؟
● إن هذا الأمر يعتبر من المحاور الرئيسية للإصلاح الاقتصادي ويتأتي عبر تفعيل

برامج الوثيقة الإصلاحية تتطلب إصدار تشريعات، لذا فإن المضي في إجراءاتها لن يتم إلا بعد الحصول على موافقة مجلس الأمة على تلك التشريعات. ويجري حالياً العمل في الوقت الراهن على إنجاز مراجعة شاملة لوثيقة الإصلاح الحكومية، بهدف إعادة هيكلتها وتضمينها مؤشرات وقياسات أوسع وآليات تمكن من تقييم الإجراءات ومتابعة معدلات الإنجاز ومحاسبة المقصرين. وتم التواصل مع مختلف الجهات الحكومية ذات الصلة بموضوعات وبرامج وثيقة الإصلاح، وقامت الجهات المعنية بتحديد المسؤولين المعنيين بمتابعة سير العمل في هذه البرامج.

ما التعديلات الجديدة التي ستلحق بالوثيقة؟
● إن التعديلات الجديدة التي ستلحق بالوثيقة ستأخذ في اعتبارها الملاحظات التي تلقتها اللجنة الاقتصادية بمجلس الوزراء من مؤسسات المجتمع المدني والجهات ذات الصلة التي التقت بها سابقاً، أو التي تواصل لقاءاتها معها في الفترة الحالية.

ماذا عن منظومة إصلاح الدعومات؟ وهل ستتم مراجعتها؟
● بناء على قرار مجلس الوزراء المنصمّن الموافقة على تعديل أسعار البنزين اعتباراً من 2016/9/1 تم ربط أسعار البنزين نوع ممتاز 91 وخصوصي 95 بأسعار النفط الخام العالمية، مع الحفاظ على إبقاء الدعم لهذين المنتجين، أما فيما يتعلق بسعر بنزين نوع الترتا 98 فقد تم ربطه بأسعار النفط الخام العالمية بحيث يكون غير مدعوم، وإضافة هامش ربحي (15٪)، مع مراعاة مراجعة الأسعار بشكل دوري، وذلك في ضوء المتغيرات التي تطرأ على أسعار النفط عالمياً.

العجز يتضاءل وتمكننا من تخفيضه 18٪.. وسنغطي من الاحتياطي العام وإصدار السندات

لا إنشاء لجهات عامة وجديدة في المدى المنظور

لا إنشاء لجهات عامة وجديدة في المدى المنظور

لا إنشاء لجهات عامة وجديدة في المدى المنظور

للسنوات الثلاث المقبلة، وخصوصاً أنه بعد اتفاقية أوبيك يمكن التعامل مع العجز بشكل دقيق وبحسب الاستراتيجية الجديدة فإنه لن يتم الموافقة على عدم الموافقة على إنشاء أي هيئات عامة، وقصر المصروفات الجارية التي لا تؤثر على سير أعمال الجهات وتقديم الخدمات. وقد ذكرنا أنه تم اعتماد استراتيجية للدين العام واستقطاب كوادرن مميزة للتعامل معه والتعامل مع الأسواق العالمية.

بعد تصريحات خليجية بعدم القدرة على اتفاق جماعي بفرض ضرائب بدول الخليج، هل سيتم تأجيل ملف الضرائب؟

● إن قيادة دول مجلس التعاون الخليجي اتفقوا في القمة التي عقدت بالرياض في ديسمبر 2015 على فرض ضريبة موحدة على القيمة المضافة لدول المجلس بنسبة قدرها 5٪، وفوضت القمة اللجنة الوزارية للتعاون المالي والاقتصادي بدول المجلس استكمال جميع المتطلبات اللازمة لإقرار اتفاقية هذه الضريبة، على أن يبدأ تطبيق الضريبة مطلع 2018، وتعطي دول المجلس، التي لن تتمكن من استكمال استعداداتها الداخلية مهلة أقصاها بداية عام 2019، وصادقت اللجنة المعنية على مشروع هذه الضريبة في 27 أكتوبر 2016.

التي أي مدى ستؤثر ضريبة القيمة المضافة على المستهلك؟
● من حيث المبدأ، تمثل ضريبة القيمة المضافة نظاماً ضريبياً عادلاً إذ إن عبئها متناسب مع القدرة الشرائية للمستهلك، وتستثنى من هذه الضريبة خدمات التعليم والصحة ونحو 100 سلعة غذائية واستهلاكية أساسية، كما تترك الخيار لكل دولة من دول المجلس بالنسبة لفرض هذه الضريبة أو عدم فرضها على الخدمات المالية، والعقارية، وخدمات النقل المحلي، وصناعة النفط والغاز.

عملية دمج الجهات الحكومية مستمرة لتقليص المصروفات وتوفير النفقات

عملية دمج الجهات الحكومية مستمرة لتقليص المصروفات وتوفير النفقات

عملية دمج الجهات الحكومية مستمرة لتقليص المصروفات وتوفير النفقات

عملية دمج الجهات الحكومية مستمرة لتقليص المصروفات وتوفير النفقات

سنحصد سوقاً للميزانية للسنوات الثلاث المقبلة

الحد الأقصى لتطبيق ضريبة القيمة المضافة مطلع 2019

ضريبة القيمة المضافة تتطلب تشريعاً.. ولم يتم بعد إعداد مشروع قانون خاص بها

100 سلعة غذائية واستهلاكية ستكون معفاة من ضريبة القيمة المضافة

القيمة المضافة نظام ضريبي عادل بآعباء متناسبة مع القدرة الشرائية للمستهلك

لدينا خيار في عدم فرض «القيمة المضافة» على الخدمات المالية والعقارية والنقل والنفط والغاز

عملية دمج الجهات الحكومية مستمرة لتقليص المصروفات وتوفير النفقات

دور إيجابي للمحفظة الوطنية بدعم البورصة

قال الوزير أنس الصالح إن أداء بورصة الكويت، يعكس اقتصاديات السوق، بالإضافة إلى قوة الطلب والعرض، معتبراً أن دور المحفظة الوطنية.. سيكون له جوانب

لا نية لزيادة أسعار الوقود حالياً

قال الوزير أنس الصالح رداً على سؤال عن تحرير أسعار المحروقات: «الأسعار التي تمت زيادتها منذ بداية سبتمبر الماضي، الهدف منها أن ندرج بشكل بسيط ولا نرهق كامل المواطن». وأضاف: «نهدف من التدرج أن تكون هناك إعادة النظر في إعادة ترشيح الدعم ولا نية في الوقت الراهن لتغيير الأسعار، واللجنة المعنية تتابع الانكساعات بشكل دائم على المستهلك». وأطلق وزير المالية، في منتصف مارس 2016، ما سمي بوثيقة الإجراءات الداعمة لمسار الإصلاح الاقتصادي، تضمنت فرض ضريبة على

الشركات بواقع 10٪، وضريبة للقيمة المضافة بنحو 5٪ وخفض الدعم، بالإضافة إلى مجموعة من الإجراءات التي ترمي إلى زيادة وتنوع الإيرادات العامة وتقليص المصروفات. وأعلنت الكويت رفع سعر البنزين 91 ممتاز، بنسبة 41٪ ليبلغ 85 فلساً للتر الواحد، والبنزين 95 «خصوصي» بنسبة 61٪ ليبلغ 105 فلساً للتر. أما البنزين عالي الجودة «98 الترتا» فسيرتفع 83٪ ليبلغ 165 فلساً للتر، علماً بأن استهلاك هذا النوع يشكل 72٪ من مجمل الاستهلاك المحلي.